

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/L.22
25 February 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة السادسة

جنيف، ١٨-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢

البند ٥ من جدول الأعمال

إدماج المسائل الجنسانية بغية تعزيز الفرض

توصيات متفق عليها*

١- أحاطت اللجنة علماً بحصيلة اجتماع الخبراء بشأن إدماج المسائل الجنسانية بغية تعزيز الفرص، كما هي واردة في الوثيقة TD/B/COM.3/40-TD/B/COM.3/EM.14/3.

٢- وسلمت اللجنة بأن تعميم المنظور الجنساني في رسم السياسات وتنفيذها أمر ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية. فإدراج مساهمة ورؤى وأولويات المرأة والرجل في السياسات والبرامج الاقتصادية أمر يتسم بأهمية حيوية لنجاح هذه السياسات والبرامج.

٣- وتبعا لذلك تدعو اللجنة الحكومات والمجتمع الدولي والأونكتاد إلى النظر في التوصيات المقدمة من فريق الخبراء في المجالات الخمسة التي هي السلع الأساسية، والتجارة في الخدمات، والسياسات المتبعة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية المشاريع، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

* كما اعتمدت في الجلسة العامة الختامية للجنة المعقودة يوم الخميس، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

٤- وتقدمت اللجنة بالتوصيات التالية في مجالات تنظيم المشاريع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي تدعو المجتمع الدولي، بما فيه الأونكتاد إلى مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا عند تنفيذ هذه التوصيات.

ألف - توصيات على المستوى الوطني

٥- تستحث الحكومات على استعراض وتكييف القوانين واللوائح التجارية على النحو الذي يعزز إمكانيات وصول المرأة إلى ملكية الموارد الاقتصادية واستخدامها.

٦- تستحث الحكومات على جمع إحصاءات مفصلة بحسب نوع الجنس وتعنى بالمشاريع التي نظمت وبما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تقييم الأثر الجنساني للسياسات التي تتبعها هذه الحكومات تقييما أفضل.

٧- وللتأكد من كون المؤسسات المالية المحلية تصل إلى قطاع منظمات المشاريع الذي لا يحظى بما يكفي من الخدمات ينبغي للحكومات أن تقوم بما يلي:

١٠ تشجيع البنوك التجارية على التبليغ بتكوين حوافظها الائتمانية بحسب نوع جنس العميل؛

٢٤ دعم الحوافز المالية المبكرة المقدمة إلى النسوة منظمات المشاريع كالحُدود الائتمانية الخاصة مثلاً؛

٣٤ التشجيع على إقامة الروابط بين المقرضين والجهات التي توفر خدمات تنمية الأعمال التجارية لدعم النسوة منظمات المشاريع.

٨- وتسليماً بما للمعارف والإنترنت من أهمية ينبغي للحكومات أن تسارع بكفالة ما يمكن النسوة من الوصول المجزي والمعقول التكلفة إلى شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك باتخاذ كافة التدابير الملائمة.

٩- ولكفالة اغتنام المرأة الفرص التي تتيحها شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية، تشجع الحكومات على تنفيذ مختلف برامج تنمية الوعي والتدريب التي تستهدف المرأة خاصة في المناطق الريفية.

١٠- ولتمكين المرأة من أن تستغل استغلالاً كاملاً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشجع الحكومات على تيسير السبيل لمشاركة المرأة بصورة متزايدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات وذلك عن طريق تصميم السياسات التي تستهدف تعزيز اشتراك الطالبات في الدورات الدراسية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة تمثيل المرأة في الهيئات التي ترسم السياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

باء- توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

١١- ينبغي للمنظمات الدولية ذات الصلة تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بإدارة وأفراد ملاك المصارف بغية تحسيسهم باحتياجات النسوة منظمات المشاريع والفوائد المحتملة الممكن تحقيقها من وراء الوصول إلى هذه السوق التي لم تحظ بخدمة كافية.

١٢- وتستحث المنظمات الدولية ذات الصلة على جمع الإحصاءات المفصلة بحسب نوع الجنس في ميدان اختصاص كل منها.

١٣- ويشجع المجتمع الدولي على دعم الجهود المبذولة على المستوى الوطني في سبيل تطوير المرافق الأساسية التي تتيح للنسوة الوصول السريع والمجزي والمعقول الكلفة إلى شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم- توصيات موجهة إلى الأونكتاد

١٤- ينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

(أ) إدماج المسائل الجنسانية في كافة مجالات العمل، بحسب الاقتضاء. وينبغي، عند القيام بهذا، تعيين جهة التنسيق تعنى بنوع الجنس في كل شعبة من شعب الأونكتاد منوطة بإدماج البعد الجنساني في كافة المجالات الموضوعية التي تهم الشعبة دون المساس بالعمل المتعلق بالتنسيق الشامل لجهة التنسيق المعنية بالمرأة التي عينها الأمين العام؛

(ب) استعراض ما وضعه من برامج بناء القدرات ولا سيما برنامج تنظيم المشاريع "إمبريتيك" وبرنامج البحر المتوسط ٢٠٠٠ كي تتضمن هذه البرامج ما ينم عن الوعي بالبعد الجنساني وتكون قادرة على توفير التدريب والمشورة على النحو الفعال بغية تحسين فرص وصول النسوة منظمات المشاريع إلى جهات التمويل والتمويل الإلكتروني والتجارة الإلكترونية؛

(ج) القيام، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بما يلي:

١٠٠٠ عمل تحليلي يستند إلى دراسة الحالات ويتصل بالعنصر الجنساني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع بيان الفرص المحددة التي يتيحها الاقتصاد الرقمي للمرأة؛

٢٠ وضع مؤشرات مفصلة بحسب نوع الجنس والمساهمة في جمع بيانات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية بغية تحديد أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المرأة وتأثير المرأة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٣٠ تحديد السياسات الرامية إلى إدماج المسائل الجنسانية في عملية رسم السياسات الوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وذلك بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي والمساهمة على هذا النوع في رفع مستوى القدرة التنافسية للبلدان النامية؛

٤٠ وضع توصيات بشأن إدماج المسائل الجنسانية في السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتدرج تلك التوصيات في حصيلة القمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات التي ستعقد في مدينة جنيف عام ٢٠٠٣ وفي مدينة تونس عام ٢٠٠٥.

— — — — —